من مركزية النحو إلى هندسة المعنى

فتيحة أرسيم

بإشراف:

د. رحمة توفيق ود. الخامس مفيد

جامعة شعيب الدكالي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة

مختبر البحث في علوم اللغة والخطاب والدراسات الثقافية

المملكة المغربية

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى تتبع تصور العلاقة بين المكون النحوي والمكون الدلالي؛ بوصفها سلسلة من التحولات النظرية التي أعادت تعريف حدود كل مكون ووظيفته، كما يهدف إلى إظهار نتائج هذه التحولات على المعنى الذي يعد نتاج تفاعل بين التركيب والدلالة؛ مما يفتح أفقا جديدا لفهم اللغة، يتجاوز الثنائيات التقليدية.

نعتمد، في بناء هذا المقال، منهجا وصفيا وتحليليا مقارنا، نقف فيه عند التحولات النظرية التي وسمت مسار العلاقة بين المكون النحوي والمكون الدلالي في النماذج التوليدية وما بعدها، مع تتبع طرائق تفسير هذا الارتباط داخل كل إطار نظري، والكشف عن الأسس المعرفية التي وجّهت تصور أسبقية أحد المكونين أو توازيهما، وحدود كل مقاربة في تمثيل المعنى.

المقال منظم كالآتي:

نقدم، في البداية، تعريفا للنحو والدلالة عند اللغويين، للتعرف على ماهيتهما وتحديد حدودهما ومجالاتهما؛ مما يعكس الرؤى المختلفة لطبيعة اللغة.

ونتطرق إلى العلاقة بين المكون النحوي والمكون الدلالي في النظريات التوليدية وما بعدها، للوقوف على علاقة الاستقلال التام أو التبعية أو التوازي والتفاعل.

ونختم بتصورات جاكندوف (Jackendoff Ray 1972-2005) القائمة على وجود بنية تصورية تشتغل بالتوازي مع بنية تركيبية وصوتية، في إطار الهندسة المتوازية والنحو الأبسط؛ إذ تفتح هذه العلاقة مسارا نحو اتجاه نظري غني، تتقاطع فيه البنى التركيبية مع آليات التصور والإدراك والسياق في بناء المعنى.

ومن هنا نتساءل:

- كيف نظر اللغويون إلى النحو والدلالة عبر المراحل المختلفة للدرس اللساني؟
- هل علاقة المكون النحوي بالمكون الدلالي علاقة اشتقاق أحادي الاتجاه أم علاقة تفاعل متبادل؟
- إلى أي حد نجحت الدلالة التوليدية في تجاوز مركزية التركيب؟
- كيف تعيد النظريات ما بعد التوليدية تعريف التركيب والدلالة خارج منطق الأسبقية والتراتب؟

الكلمات المفاتيح: العلاقة بين النحو والدلالة، النحو التوليدي والدلالة، الهندسة المتوازية عند جاكندوف، البنية التصورية والمعنى، النحو الأبسط وتمثيل المعنى

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

From the Centrality of Syntax to the Architecture of Meaning

Abstract:

This article seeks to trace the conception of the relationship between the syntactic component and the semantic component, viewed as a series of transformations that have redefined the boundaries and function of each component. It also aims to show the results of these transformations on meaning, which is considered the product of interaction between syntax and semantics, thus opening new horizons for understanding language that transcend traditional dualities.

In constructing this article, we adopt a descriptive and comparative analytical approach, in which we examine the theoretical shifts that have marked the trajectory of the relationship between the syntactic component and the semantic component in generative models and beyond. This includes tracing the methods of interpreting this connection within each theoretical framework, revealing the cognitive foundations that guided the conception of the precedence of one component over the other, and the limits of each approach in representing meaning, or their parallelism.

The article is organized as follows:

- Initially, we present a definition of Grammar and semantics according to linguists, to identify their nature and define their boundaries, which reflects the different views on the nature of language.
- We address the relationship between the syntactic component and the semantic component in generative theories and beyond, to ascertain the relationship of complete independence, dependence, parallelism, or interaction.
- We conclude with the conceptions of Ray Jackendoff (1972-2005), which are based on the existence of a conceptual structure that operates in parallel with the syntactic structure and phonological structure within the framework of the parallel architecture and the simpler syntax. This relationship opens a path towards a theoretical orientation rich implication, where syntactic structures intersect with

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

the mechanisms of conception, perception, and context in the construction of meaning.

Hence, we ask:

- How have linguists viewed grammar and semantics across the different stages of linguistic study?
- Is the relationship of the syntactic component to semantic component one of unidirectional derivation or one of mutual interaction?
- To what extent have generative semantics succeeded in overcoming the centrality of syntax?
- How do post-generative theories redefine syntax and semantics outside the logic of hierarchy and precedence?

Keywords: Grammar – Semantics - Relationship between Syntax and Semantics – Parallel Architecture – Conceptual Structure – Simpler Syntax.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

تعد العلاقة بين المكون النحوي والمكون الدلالي من القضايا المحورية في اللسانيات الحديثة؛ إذ تتصل بكيفية بناء المعنى في اللغة الطبيعية وحدود ما يسهم به التركيب في تحديد التفسير الدلالي. وقد اكتسب هذا الإشكال بعدا نظريا خاصا داخل النماذج التوليدية، مكن من طرح إشكالات تتعلق بأسبقية النحو أو الدلالة، وطبيعة الوجيهة بينهما، ومدى استقلال كل مكون.

ومع تطور البحث اللساني، عرفت العلاقة تحولات واضحة، انتقلت من تصور تأويلي للدلالة إلى مقاربات أعادت تنظيم الارتباط بينهما على أساس التفاعل والتوازي أو التبسيط القائم على مبدأ الاقتصاد والمرونة. وتمثل هذه التحولات خلفية نظرية لفهم اختلاف النماذج التوليدية وما بعدها في تفسير المعنى وبنائه.

- إلى أي حد يمكن النظر إلى المعنى، بوصفه نتاجا للبنية التركيبية؟
- وكيف يمكن أن يفرض المكون الدلالي منطقه الخاص على تنظيم الجملة وتفسيرها؟
- وكيف تطور تصور العلاقة بين التركيب والدلالة من النماذج التوليدية الأولى إلى المقاربات اللاحقة التي أعادت صياغة هذا الارتباط ضمن هندسة نظرية جديدة؟

1) النحو في نظر اللغويين:

يرى اللغويون أن النحو نسق من القواعد التي تقدم التمثيل الكافي، من الناحية الوصفية والتفسيرية، لنظام القواعد الموجودة في الذهن، والتي ترسم خصائص العبارات اللغوية في مختلف اللغات الطبيعية؛ فهو" عبارة عن نسق من الأوليات (primitives) والمسلمات (postulates) والمبادئ العامة (principales). وهو مبنين بشكل دقيق يعتمد قواعد استنتاجية (rules of inference) تجعل منه بنية استنباطية (deductive structure) مقيدة. وهو غني بما يكفي من هذه العناصر مجتمعة لتمثيل ما يوجد من اختلافات بين اللغات وتغيرات داخلها. ويحوي –علاوة على هذا– برامترات أو وسائط (paramètres) قابلة للتغير في قيمها من لغة إلى أخرى، تثبت باستعمال تجربة محدودة. "[1]

وإذا كانت اللغة تتصف باللامتناهية؛ باعتبارها" مجموعة لا متناهية من المزاوجات بين الأصوات والمعاني، وليس هناك حدود لمعرفتنا لهذه المزاوجات"[2]، فإن القواعد التي تحدد خصائصها تشكل نسقا متناهيا؛ مما نقل اللغويين من العناية بدراسة اللغة إلى الاهتمام بنحو هذه اللغة، وذلك بالتركيز على الأنساق القاعدية في الدماغ البشري في مختلف حالاته الفطرية.

ونقصد بهذا الانتقال؛ اهتمام اللغويين (في الطرح البنيوي) بالوصف والتقطيع للغات الطبيعية؛ إذ ميزوا في كل لغة بين مكونين أساسيين؛ المعجم والنحو.

المعجم: يقدم اللائحة المفترضة للوحدات اللغوية، بتحديد سماتها الدلالية والمعجمية.

النحو: ترتكز وظيفته على تحديد الأشكال التركيبية انطلاقا من إسناد الوظائف (الجهات والحالات...)، ويتضمن مستويات عبارة عن مجموعة من الأنظمة (نظام الأصوات، نظام الفونولوجيا، نظام التركيب، نظام الدلالة).

وعليه يعد النحو مجموعة من قواعد التركيب والفونولوجيا التي تأتي تالية للوصف المعجمي –الدلالي. أما التوليديون، فيوجهون عنايتهم إلى القواعد الكلية التي تحكم اللغات الطبيعية، متجاوزين الوصف إلى تفسير الظواهر الملاحظة؛ وذلك بالاستناد

---

[1] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 38.

[2] نفسه، ص: 40.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى نسق القواعد الافتراضية الموجودة في الدماغ، وبهذا الطرح صار النحو واقعيا" لأنه موجود في دماغ المتكلم، واللغة ليست كذلك، بل تبدو وكأنها ظاهرة عارضة (epiphenomenon) يمكن تصورها كما نريد، نظرا لتعدد العوامل والظواهر التي يمكن أن تدخل في تخصيصها. واللغوي لا يدرس المادة الصوتية الفعلية أو الدلالية (...) بل إنه يدرس القواعد الممثلة ذهنيا""[1].

ويجمل التوليديون تعريفات النحو في الآتي[2]:

- يمكن النحو من تعرف الجمل التي تنتمي إلى لسان معين.
- يعد النحو نسقا من القواعد التي تسند وصفا بنيويا للجمل بطريقة واضحة ومحددة[3].
- يعد النحو نموذجا للقدرة التي يمتلكها الفرد المتكلم.
- يستقبل النحو في دخله (Input) معلومات وصفية بشأن متتاليات من اللسان، فيولّد جملا تستجيب لهذه الأوصاف.

ويقصد بالنحو في معناه العام مجموع القواعد اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم، وفي هذا الصدد يقول تشومسكي:" يعد نحو لسان معين آلية (Mécanisme) تقوم بتعداد (Enumération) جمل هذا اللسان بكيفية يكون الوصف البنيوي مشتقا آليا بالنسبة إلى كل جملة معدَّدة"[4]، وفي معناه الخاص، يحيل تشومسكي بلفظ النحو إلى النظرية التي يسعى اللساني إلى بنائها بهدف بناء نموذج صوري، يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار القواعد التي تجعل إنتاج الجمل النحوية وتأويلها، ولا شيء غير الجمل النحوية، أمرا ممكنا، فمن الواضح "أنه ينبغي أن نسند إلى النحو مهمة وضع نظرية قائمة على الاطرادات التي تسمى البنية التركيبية للسان. ولما كان النحو مصاغا صوريا، فهو يشكل نظرية رياضية لبنية لسان طبيعي خاص"[5].

يهدف النحو الخاص إلى توضيح قدرة الفرد المتكلم على إنتاج عدد لا محدود من الجمل النحوية وتأويلها؛ وذلك باستعمال عدد محدود من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية. وتجدر الإشارة هنا إلى موقف التوليديين من الدلالة وقضاياها التي ستهم هيكل النحو التوليدي بفضل دراستي كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوسطل (1964).

ويعرف الفاسي الفهري[6] النحو قائلا:" النحو عبارة عن نسق من الأوليات (primitives) والمسلمات (postulates) والمبادئ العامة (principles). وهو مُبَـنْيَنٌ بشكل دقيق يعتمد قواعد استنتاجية (rules of inference) تجعل منه بنية استنباطية (deductive structure) مقيدة. وهو غني بما يكفي من هذه العناصر مجتمعة لتمثيل ما يوجد من اختلافات بين اللغات وتغييرات داخلها. ويحوي _ علاوة على هذا _ برامترات أو وسائط (parameters) قابلة للتغير في قيمها من لغة إلى أخرى، تَـثْـبُتُ باستعمال تجربة محدودة".

ويؤكد الفاسي الفهري في معرض حديثه عن النحو على واقعيته؛ باعتباره موجودا في دماغ المتكلم، ويتمثل الهدف الذي يسعى إليه اللغوي؛ في دراسة القواعد الممثلة ذهنيا، والتمثيلات التي تولدها هذه القواعد، لأن دراسة النحو هي بالأساس دراسة

---

[1] نفسه، ص: 40.

[2] ميشيل هوغ، (1972)، ص :9.

[3] تشومسكي، (1965)، ص: 19.

[4] نفسه، ص: 14-19.

[5] نفسه، ص: 42.

[6] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 38.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تعتمد على أنساق تمثيلية: تركيبية وصرفية وصوتية ودلالية ومعجمية لمعطى لغوي حقيقي، ينبني على منهج علمي دقيق لوصف اللغة وتفسيرها.

ويتحدد بناء نحو لغة ما انطلاقا من تركيب من الفرضيات والوسائل الوصفية التي تستنبط منها اقتراحات تجريبية نوعية تهم الظواهر الملاحظة؛ بمعنى أن التجربة عامل مهم في كل نظرية لسانية تستند إلى منهج طبيعي لعلم تجريبي (empirical science) يتطلب مساهمة التجربة في بنائه.[1]واللغة العربية بوصفها لغة تنتمي إلى اللغات الطبيعة، فإنها تشترك معها في عدد من الخصائص، وتختلف في أخرى تنفرد بها شأنها شأن باقي اللغات الإنسانية. وعليه يمكن إخضاعها للمنهج العلمي نفسه والآلة الواصفة نفسها التي تدرس بها باقي اللغات.

إذا كان النحو وسيلة للتعبير عن المعنى انطلاقا من التراكيب المناسبة، فإن الدلالة هي الأساس الذي يقوم عليه هذا المعنى، وهي غاية دراسة التركيب اللغوي الذي يتصل بالدلالة بشكل متواز مع العلاقات التركيبية" فليس النحو وحده هو سيد اللغة، وليست الدلالة وحدها هي غايتها، فكلاهما في عملية تفاعلية مستمرة باستمرار التفكير الإنساني"[2].

"فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تحديده وتمييزه، يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعد على تمييزه وتحديده أيضا"[3]، ويتوافق ذلك مع ما قدمه التراث العربي من وعي مبكر بهذه العلاقة المتوازية؛ إذ كانت الدلالة أساسا لفهم الجمل وتقسيمها، وتبويب أبواب النحو،" ولم يكن الوصف النحوي جامدا أصم خاليا من الدلالة، بل كان وصفا للعلاقات التي تربط عناصر الجملة، وتُستمد العلاقة التي تصفها القواعد النحوية من أمرين:

- أحدهما: **لغوي** يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة.
- والآخر: **عقلي** وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة"[4].

2) الدلالة في نظر اللغويين:

تعد الدلالة علما عريقا متسع الأبواب ومتعدد الموضوعات تتصل بمدونات مشرقية قديمة وغربية حديثة، تبلورت في علم الدلالة اللساني، الذي يُعنى بدراسة المعنى في اللغة في كل مستوياته ومظاهره، كما يسعى إلى فهم كيفية إنتاج المعاني وتفسيرها في سياقات لغوية متعددة.

يمثل علم الدلالة الحديث أحد أهم مجالات البحث اللساني المعاصر، وأكثرها حيوية وتطورا؛ فالمعنى أصبح ينظر إليه بمثابة بنية مركبة تتوزع بين مستويات؛ معجمية وتركيبية وتداولية وإدراكية، كما يستفيد من علوم مجاورة مثل المنطق والفلسفة التحليلية وعلم النفس المعرفي. ويشير جون ليونز[5] (John Lyons 1977) إلى أن الدلالة من أكثر فروع اللسانيات تعقيدا، لأن مفهوم المعنى متعدد الأبعاد، وعصيا على الضبط عبر تعريف واحد جامع، مؤكدا على غياب نظرية موحدة للدلالة.

لم يكن مفهوم الدلالة ثابتا عبر تاريخ البحث اللساني، فقد ارتبط بمجموعة من التحولات التي رافقت التصورات حول طبيعة اللغة، ووظيفتها، وعلاقتها بالفكر والعالم والاستعمال، فتشكل مفهوم الدلالة انطلاقا من نظريات مختلفة باختلاف زوايا النظر؛ فهناك من نظر إلى المعنى بوصفه خاصية نسقية داخل اللغة، وهناك من ربطه بالمنطق، أو بالذهن، أو بالاستعمال التداولي.

---

[1] انظر الفاسي الفهري (2021)، ص: 49.

[2] طعمة محمد، علم الدلالة التركيبي، ص: 17.

[3] نفسه.

[4] محمد حماسة، (2000)، ص: 99، بتصرف.

[5] جون ليونز، (1977)، صص: 1-5.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتظهر زوايا النظر من خلال اللسانيات البنيوية، التي نقلت الدلالة من التصور الإحالي إلى تصور نسقي يربط بن الدال والمدلول، وتطور هذا التصور لاحقا في نظرية الحقول الدلالية أواخر العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين مع إبسن (Ipsen 1924)، وتريير (Trier 1934) الذي درس الألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة[1].

وفي سياق النظرية السلوكية، يرى بلومفيلد (Bloomfield) أن المعنى" يتألف من ملامح الإثارة ورد الفعل القابلة للملاحظة والموجودة في المنطوقات"[2]وهو موقف مرتبط بالحالات النفسية التي يصعب إخضاعها لتحليل علمي دقيق، وعليه دعا إلى التركيز على الشكل واستبعاد المعنى وتركه خارج التحليل اللساني الصارم.

ويتحول مسار الدلالة في النحو التوليدي مع ظهور نظريتين" تقاربان المعنى في اللغة الطبيعية: نظرية الدلالة التأويلية، ونظرية الدلالة التوليدية. وتختلف النظريتان في كيفية تمثيل المعنى على مستوى بنية النحو."[3]

ومع تباين التصورات، لم تعد الدلالة المعاصرة تبحث عن تعريف واحد للمعنى، بقدر ما تبحث عن نماذج تفسيرية متعددة، لكل منها افتراضات خاصة، لاسيما مع الدلالة التصورية التي طرحت قضية المعنى، في البعد النفسي، لتبحث عن الوسائل المتاحة للتحليل الدلالي في اللغة الطبيعية، ولتفسير المعنى من كل جوانبه النفسية والاجتماعية والإدراكية واللغوية.

3) العلاقة بين النحو والدلالة:

تحتل دراسة الدلالة والمعنى، في الدراسات الحديثة، مكانا مهما في معظم التحليلات التركيبية؛ مما جعل اللغويين المحدثين يتوجهون بالنظر إلى العلاقة التي تربط المكون الدلالي بالمكون النحوي أثناء صياغة معنى الجمل والعبارات؛" ذلك أن دراسة النظام النحوي –في أي لغة من اللغات– تستند إلى مستويين اثنين: مستوى المعنى، ومستوى المبنى، وتسميها اللسانيات الحديثة مستوى الوظيفة (أي المعنى)، ومستوى الشكل أو الصورة (المبنى)"[4].

ولعل أهم النظريات الحديثة التي تناولت العلاقة بين المكون النحوي والمكون الدلالي؛ نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، ونظرية الحالات لفيلمور، والأدوار المحورية لكروبر، ثم جاكندوف في الدلالة المعرفية، وبعض الآراء المتفرقة من قبيل: فيرث وبلومفيلد ودوسوسير وجون ليونز وهيلمسليف ووأوستين وغيرهم.

وإذا كان تشومسكي قد قلب الاتجاهات نحو دراسة لغوية جديدة، فإن أتباعه قد طوروا نماذج تستند إلى المنهج التوليدي التحويلي، وتفتح الآفاق في مجال البحث الدلالي منتجين لنماذج نحوية، وهم: كاتز (J.J.Katz) وفودور (J.A.Fodore) ولايكوف (G.Lakoff) ومكاولي (J.D.Mac Cawley) وبوسطال (P.Postal) وفيلمور (Ch.Fillmore) وكونو (S.Kuno) وصادوك (J.Sadock) وغيرهم ممن ما زالوا منشغلين بتطوير نظرية تشومسكي.

ويعد مسار الدلالة في النحو التوليدي مسارا مهما، عرف نشوء نظريتين مختلفتين في كيفية تمثيل المعنى في مستوى بنية النحو؛ تعطي الأولى للدلالة دورا تأويليا، بينما تؤكد النظرية الثانية على أن هذا الدور لا يليق بالمكون الدلالي، لأنه مسؤول عن

---

[1] بنعيسى عسو أزاييط، (2016)، ص: 110.

[2] أحمد مختار، (1985)، ص: 61.

[3] جحفة، (2000)، ص: 78.

[4] طعمة محمد، علم الدلالة التركيبي، ص: 79.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

توليد الجمل واتخاذها الشكل الذي تتخذه في التركيب، كما أن جزءا مهما من العلاقات التركيبية ليس سوى انعكاس للمعلومات الدلالية وليس العكس[1].

3-1-التركيب والدلالة بين النظريات التوليدية:

3-1-1مراحل النظرية النحوية عند تشومسكي وأهم تطوراتها:

تشكل النظرية التوليدية التحويلية ثورة حقيقية في مجال اللسانيات الحديثة، بمساهمتها في تحويل الاتجاه من مقاربة وصفية للخصائص البنيوية للأنساق اللسانية، إلى تأسيس نظرية وصفية وتفسيرية تسعى إلى الوصول إلى المستوى الأعمق من اللغة، والانفتاح على الجهاز الذهني الداخلي للمتكلمين.

يعد الجهاز الذهني للمتكلمين، في نظر تشومسكي، جانبا مظلما بعيدا عن الوصف والملاحظة، لأن" موضوع النظرية اللسانية يجب أن يتجه إلى معرفة المتكلمين الفطريين لخصائص لغتهم الصورية، لا إلى مجموعة محدودة لما ينتجونه من السلاسل الفيزيائية"[2]، ومساءلة القدرة اللغوية البشرية بالاستفادة من الثورة المعرفية التي عرفتها بعض العلوم من قبيل الفلسفة العقلانية، وعلم النفس الإدراكي.

تساهم النظرية الجديدة في تغيير منحى الدرس اللساني" من تركيز الاهتمام على السلوك ومنتجاته، إلى التركيز على نظام المعرفة الذي يكمن وراء استعمال اللغة وفهمها"[3]، من أجل صياغة نماذج صورية تحاكي التصور اللساني للقدرة اللغوية؛ إذ ينتقد تشومسكي التحليل البنيوي لأنه يقف عند حدود البنية السطحية للجملة.

يؤسس تشومسكي، من هذا المنطلق، نموذجه الأول في دراسة التراكيب، الموسوم بـ." **البنى التركيبية**" (Syntactic structures) سنة 1957م، الذي أشار فيه إلى أن هذه القدرة تتكون من مجموعة من القواعد المحدودة التي بإمكانها توليد عدد لانهائي من الجمل؛ إذ" ترد آلة التحليل اللغوي في المكون التركيبي، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد مهمتها توليد كل- وفقط كل- الجمل النحوية مقرونة بأوصاف بنيوية تبين كيف تأتلف الأجزاء لتكوّن الجملة."[4]

كما يشير فيه إلى وجود مستوى عميق للجملة؛ مما فتح المجال للبحث الدلالي، الذي كان غائبا تماما في هذا النموذج؛ إذ" صيغ صياغة نحوية تركيبية محضة، بحيث تألف من ثلاثة مكونات: المكون التوليدي المركبي، والمكون التحويلي، والمكون الصوتي الصرفي"[5]، وأثناء محاولاته لتجاوز الهفوات؛ نتيجة تركيزه على التركيب وإغفاله للمعنى؛" أثار جملة من الإشكالات النظرية والمنهجية المتعلقة بطبيعة مكونات النموذج ولا سيما العلاقة بين المكونين التركيبي والدلالي وآليات اشتغالهما ودورهما في توليد جمل اللغة"[6].

---

[1] جحفة، (2000)، ص: 77، بتصرف.

[2] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 57.

[3] مرتضى، جواد باقر، (2002)، ص: 19، بتصرف.

[4] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 57، بتصرف.

[5] مازن الوعر، (1987)، ص: 52-53، بتصرف.

[6] غلفان، (2010)، اللسانيات التوليدية، ص: 195.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فمن أجل أن نفهم جملة ما، من الضروري أن نعرف الجمل النواة التي اشتُقت منها هذه الجملة. وبعبارة أدق، علينا أن نعرف السلاسل النهائية التي تعتمد عليها الجمل النواة، والقواعد المركبية لهذه المكونات الأولية، بمعنى أن البنية التركيبية يمكنها أن تلقي بعض الأضواء على مشاكل المعنى والفهم[1]، وهي التي تحدد العناصر الأولية التي تتألف منها.

ويلح تشومسكي، في هذا النموذج، على أن حدس المتكلم لا يمكن التعبير عنه بمفاهيم دلالية، فلا يمكن بناء نحو على أسس دلالية لأن" البحث فيه يؤدي دائما، على ما يبدو، إلى نتيجة مفادها أن الأساس الشكلي المحض فقط، يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء نظرية القواعد، وأن البحث المستفيض في جميع المقترحات التي تؤيد استخدام الدلالة في نظام القواعد أمر يقع خارج هذه الدراسة"[2]؛ فلم ير تشومسكي أي فائدة منه.

وتتكون بنية القواعد في هذا النموذج (57) من:

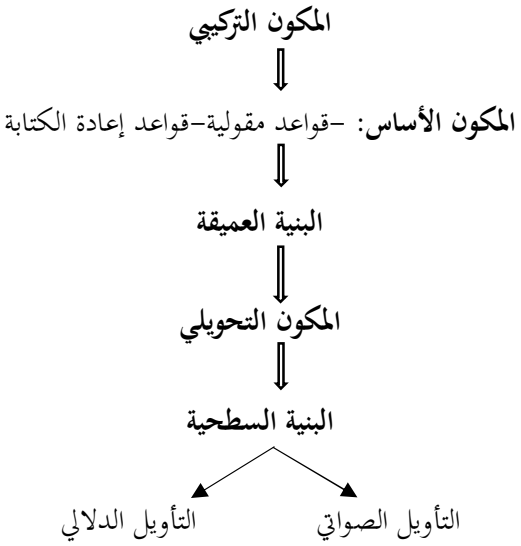

ويكون، بذلك تشومسكي قد وقع في ثغرات في نموذجه المركبي، من ضمنها عدم التمييز بين الجمل التي تحترم شروط الإسناد المحققة للدلالة الطبيعية (المقتضى المعنوي للجملة) والجمل المجازية، مما مكنه من البحث عن نماذج تصحيحية لهذه الهفوات.

مرت النظرية، على إثر ذلك، من عدة مراحل أضافت تعديلات مهمة؛ لا سيما تلك المتعلقة بإقحام المكون الدلالي في تحليل بنية الجمل؛ إذ عمل كاتز وفودور (1963) على وضع نوعين من القواعد الدلالية؛ معجمية وتفسيرية، فلم تكن هذه القواعد كافية لتحليل نماذج كثيرة من التراكيب اللغوية وربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي، فقدم كاتز وبوستال (1964)" مفهوما جديدا للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي"[3].

[1] تشومسكي، (1969)، ص: 101، 102، بتصرف.
[2] تشومسكي، (1987)، ص: 130.
[3] مازن الوعر، (1987)، ص: 45.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتشكل **النظرية المعيار** (Standard theory) (1965) الملمح الأول الذي انتبه فيه تشومسكي إلى قيمة الدلالة في التفسير اللساني، فوضع الأسس النظرية والمنهجية للنحو التوليدي، وتقوم هذه الأسس على[1]:

- وضع نماذج ذات طبيعة صورية في التحليل اللساني، تمكن من تفريع التمثيلات اللسانية المتنوعة، وذلك بهدف توليد الجمل النحوية ولا شيء غير الجمل النحوية.
- النظر إلى اللغة بوصفها نحوا صوريا توليديا؛ يتسم بالدقة والوضوح والبساطة، ويتكون نسق هذا النحو من مجموعتين من القواعد؛ الأولى مركبية وهي قواعد إعادة الكتابة التي تنتج البنيات العميقة، والثانية تحويلية؛ تحول البنيات العميقة إلى بنيات سطحية.
- استقلال المكون التركيبي عن الدلالة وعن غيرها من المكونات المعرفية الفاعلة في استعمال اللغة وتداولها.
- اعتبار القدرة اللغوية جزءا من الملكة المعرفية العامة.
- البحث في الكليات اللسانية بنوعيها المادي والصوري. وتتجلى الكليات المادية في الخصائص الصوتية والسمات التركيبية والدلالية المشتركة بين اللغات. أما الكليات الصورية فتتجلى في نوعية القواعد الشكلية المتبعة في أنحاء اللغات الطبيعية.

ويتألف التعديل الجديد للمنهج المعياري من المستوى المركبي، الذي يضم بدوره مكونا توليديا مركبيا ينبني على ثلاث قواعد: تفريعية، وتصنيفية، ومعجمية، ومكونا تحويليا يقوم على قاعدتين: إجبارية، واختيارية. كما نجد المستوى الثاني عبارة عن مكون دلالي؛ يمنح البنية العميقة تفسيرا دلاليا. أما المستوى الثالث، فيتمثل في المكون الصوتي الذي يعطي للبنية السطحية تمثيلا صوتيا (فونولوجيا) بواسطة قواعد صوتية.

يقحم هذا النموذج، إذا، المكون الدلالي الذي يشمل **القاموس**؛ بوصفه عنصرا يتولى تقديم معلومات دلالية عن الوحدات المعجمية، وذلك لتحديد دلالات المفردات، كما يشمل **قواعد الإسقاط** التي تقوم بتعويض السمات المميزة للوحدات المعجمية (عبارة عن معلومات دلالية ونحوية وصرفية وإعرابية) بالوحدات التي تناسبها، وتحديد موقع الكلمات داخل التركيب (الموقعية)، كما تقدم القراءات الممكنة للجملة. ويشكل هذا المكون دخلا لولادة البنية العميقة.

[1] غلفان، (2010)، ص: 195-196، بتصرف.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتكون مصفوفة القواعد في نموذج (65) من:

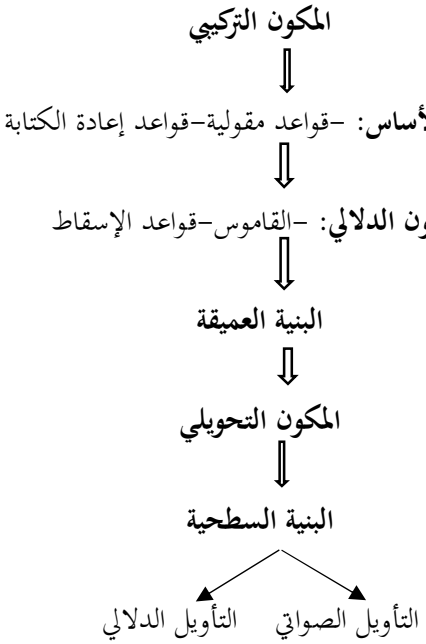

وينتقل تشومسكي، بعد ذلك، إلى محطة أخرى، تدعى **النظرية المعيار الموسعة** (Théorie standard étendue 1972)، نتيجة انتقادات اللسانيين الدلاليين حول طريقة اشتغال المكون الدلالي، لا سيما البنية التي تؤول دلاليا؛ إذ" ليست هي التي تُكوّن، قبليا، مجال الملء المعجمي بالضرورة، أو التي تحول إلى بنى سطحية"[1]، فتم التخلي عن مجموعة خصائص تتعلق بالبنية العميقة؛ بوصفها المجال الوحيد للملء المعجمي، وكونها تمثل البنى التي تؤول دلاليا، والتي يمكن أن تحول بواسطة تحويلات إلى بنى سطحية سليمة البناء.

وعلى إثر ذلك" طور تشومسكي فرضية معجمية لمعالجة المفردات المشتقة، ولتخفيض الالتباسات الدلالية المحيطة بكلا المفردات الأصلية والمشتقة، فضلا عن الفرضية التفسيرية؛ التي تربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء، بالإضافة إلى إسقاطه لفرضية كاتز وبوسطال التي تقول بأن القواعد التحويلية لا تغير المعنى"[2]. كما عمد إلى تعديل المنهج منتقلا إلى نظرية الربط العاملي (1981) التي تناول فيها المبادئ العامة والكلية للنظرية التوليدية.

وعلى الرغم من التعديلات التي قام بها تشومسكي في محاولة لتعميق المكون الدلالي التفسيري، ظهر اتجاه آخر يتزعمه روس (Ross) ولايكوف (Lakoff) ومكاولي (Maccawley) في أواخر الستينات، ويعد هذا الاتجاه مناقضا لما قدمه تشومسكي من اقتراحات؛ إذ" يقوم على جانب من جوانب القواعد التحويلية التوليدية، ويختلف عما ذكره تشومسكي في كتابه (مظاهر النظرية النحوية) وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية semantic components إنما هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية"[3]، ومن هذا المنطلق جاءت تسمية الاتجاه بالدلالة التوليدية.

---

[1] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 61.

[2] مازن الوعر، (1987)، ص: 60-64، بتصرف.

[3] ليونز، جون، (1985)، ص: 180.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويقوم هذا الاتجاه على" أن اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية، كما هي عند تشومسكي، بل بتوليد بنية مجردة تعطي التمثيل الدلالي، ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحويلات يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيرا إلى البنية السطحية"[1]؛ مما يشكل إعادة للنظر حول البنية العميقة، لا سيما فيما يتعلق بتقليص الفئات الكلامية من قبيل عدّ الفعل والمركب الوصفي والاسمي من فئة واحدة (محمول)، والتركيز على دور المكون الدلالي، وتحليل الجمل على وفق القضايا المنطقية، فضلا عن الارتكاز في الدلالة على شقين هما: البنية اللغوية والاستعمال اللغوي.

وفي الوقت الذي يدافع فيه تشومسكي عن نظريته التركيبية؛ مقرا باستقلال التركيب عن عناصر مكونات النحو الأخرى التي تؤدي أدوارا تأويلية، يظهر موقف مناهض تتزعمه الدلالة التوليدية، يقرّ "أنه لا يمكن الفصل بين التركيب والدلالة، وأن دور التحويلات، ودور القيود الاشتقاقية (derivational constraints) بصفة عامة، إنما يتمثل في الربط بين التمثيل الدلالي والبنى السطحية"[2]، وهو افتراض يجعل من التمثيل الدلالي والتركيب العميق مستوى واحدا سمي بالتركيب الدلالي أو السيمانتاكس (semantax).

3-1-2-هندسة النحو عند تشومسكي وعلاقة التركيب بالدلالة:

يستفاد، من تقديم هذه اللمحة الموجزة عن النحو التوليدي المعيار، تصور لعلاقة التركيب بالدلالة؛ مفاده أن التركيب" يقوم على أمْثَلَة مركزية"[3] تجعل من المكون التركيبي مكونا توليديا مركزيا؛ يبني المركبات انطلاقا من الكلمات، بينما يعد المكونان؛ الصواتة والدلالة بمثابة مكونين تأويليين، تُشتق خصائصهما التأليفية من تأليفية التركيب.

وتتضح العلاقة بين التركيب والدلالة في أول نظرية دلالية قادها كاتز وفودور (1963)، عندما تم افتراض وجود مكون دلالي تأويلي" يرتبط بالبنية التركيبية عن طريق مكونين فرعيين: قاموس يسند إلى الوحدات المعجمية قراءات دلالية، ومجموعة من قواعد الإسقاط تضم هذه القراءات لبناء تمثيلات دلالية للمركبات والجمل. فاعتبرت قواعد الإسقاط الآلية الأساسية في الربط بين الدلالة والتركيب أو رصد مساهمة التركيب في دلالة التعابير اللغوية"[4].

ثم تغيرت القواعد مع كاتز وبوسطل (1964) وتشومسكي (1965)؛ إذ أُعيدت صياغة التحويلات الاختيارية لتصير البنية العميقة هي المستوى التركيبي الوحيد الوارد في عملية التأويل الدلالي، مثلما تعد البنية السطحية المستوى الوارد في عملية التأويل الصواتي، وذلك لأن التحويلات لا تغير المعنى، أي إن" التوافق بين دلالة التعابير وصورها يتم بتوسط مستوى البنية التركيبية"[5].

وقد انتقل تصور العلاقة بين التركيب والدلالة من تأويل البنية العميقة إلى تأويل البنية السطحية أيضا[6]، لكن هذا الافتراض ما فتئ يتغير أثناء مراجعة النظرية المعيار الموسعة (تشومسكي 1975)، لتصبح البنية السطحية هي الوحيدة التي تخضع للتأويل

---

[1] فاخوري، عادل، (1988)، ص: 61.

[2] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 63.

[3] جاكندوف، (2020)، ص: 28.

[4] غاليم، (2010)، ص: 233.

[5] نفسه، ص: 234.

[6] انظر تشومسكي (1972) وجاكندوف (1972).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدلالي؛ بوصفها" تحدد كل الخصائص باستثناء العلاقات المحورية مثل المنفذية والهدف والأداة التي يحددها تفاعل الخصائص المعجمية والعلاقات النحوية كما تضبطها السامات المركبية الأولية (البنية العميقة)"[1].

تتدخل الدلالة التوليدية لتلغي مستوى البنية العميقة ذات الأساس التركيبي، فتفترض أن البنية العميقة هي التمثيل الدلالي، وأن لا فرق بين الظواهر التركيبية والظواهر الدلالية، لأن كليهما يسير في اتجاه واحد يطلق عليه التركيب الدلالي؛ إذ تتولى القواعد التحويلية تحويل التمثيل الدلالي إلى بنية سطحية[2]، لكن تشومسكي ظل يدافع عن استقلالية التركيب وعن الدور التأويلي للدلالة والصواتة.

وتتلاحق التحولات والتطورات التي شهدها النحو التوليدي؛ مشددة على افتراض مركزية التركيب، بوصفه المصدر الوحيد للخاصية التأليفية، سواء في النظرية المعيار أو نظرية العمل والربط أو البرنامج الأدنوي. وعلى الرغم من إعادة النظر المتكررة في المكونات التركيبية الأخرى وفي علاقتها بالصوت والمعنى، فإن ما بقي ثابتا باستمرار، مع ذلك، هو وجود ثلاث مراحل تتجلى في[3]:

أ-مرحلة أولى للاشتقاق يقع فيها التأليف بين الكلمات أو الصرفيات (المورفيمات) لبناء بنيات تركيبية.

ب-هذه البنيات تخضع بعد ذلك لعدد من العمليات التركيبية المتنوعة.

ج-بعض البنيات التركيبية ترسل إلى الصواتة/الصوتيات للنطق بها، وأخرى ترسل إلى التأويل الدلالي لفهمها.

ونقدم، في الشكل أدناه، رسما بيانيا لهندسة المكونات الأساس في نظرية تشومسكي التركيبية، خلال مراحلها الثلاث الكبرى؛ عُرفت بالنظرية المعيار (1965)، ونظرية المبادئ والوسائط (1981)، والبرنامج الأدنوي (1995)، قدم فيها تشومسكي أدوات جديدة وفعالة يفسر بها الخاصية التوليدية في النحو[4]:

النظرية المعيار (1965)

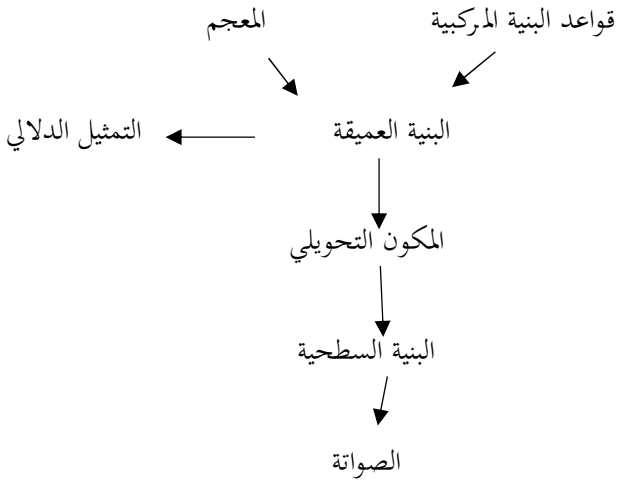

[1] غاليم، (2010)، ص: 247، نقلا عن تشومسكي (1975)، ص: 145.

[2] الفاسي الفهري، (2021)، ص: 63.

[3] جاكندوف، (2020)، ص: 118، بتصرف.

[4] انظر جاكندوف، (2020)، ص: 117.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نظرية العاملية والربط (1981)

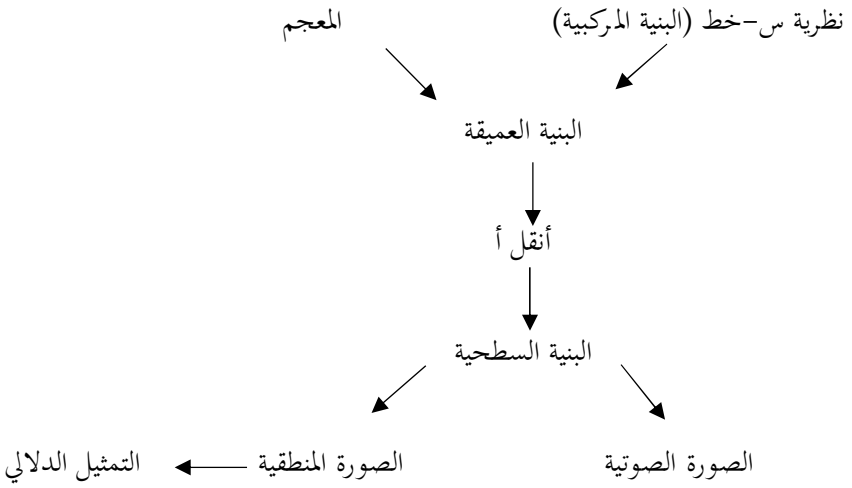

البرنامج الأدنوي (1995)

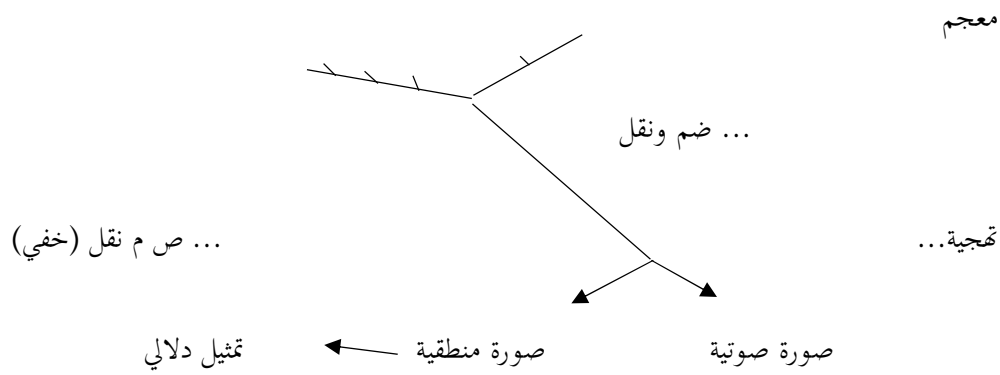

لنتأمل البنية الآتية ونوضح انطلاقا منها فرضية مركزية التركيب:

(1) رأيت الرجل بالمنظار

تبين البنية وجود لبس دلالي ناتج عن لبس تركيبي، فكل قراءة دلالية تقابلها بنية عميقة مختلفة لها قراءتان:

- أنا استخدمت المنظار لرؤية الرجل
- رأيت الرجل الذي يحمل المنظار

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يفترض نموذج تشومسكي بنيتين عميقتين؛ تتعلق شبه الجملة، في الأولى، بالفعل (رأيت)، وتتعلق في الثانية بالمركب الاسمي (الرجل)، أي إن اللبس الدلالي يقع في الإلحاق التركيبي، سواء أكان بالفعل أم بالاسم، ويظل التركيب هو مصدر اللبس ومفتاح حله، لأن المعنى تابع للتركيب ويفسر عبر افتراض بنيات إضافية.

يوضح الغموض في البنية (1) استقلالية التركيب الذي يسمح بكلا الربطين من دون خرق لأي مبدأ، تبعا ل نظرية التحكم والربط (GB)، أو معرفة أين تدمج (merge) شبه الجملة؟

- إذا كان الدمج مع المركب الفعلي، فإن الناتج عبارة عن قراءة لأداة الرؤية.
- وإذا كان الدمج مع المركب الاسمي، فإن الناتج عبارة عن قراءة وصفية لشبه الجملة.

ولا يتدخل التركيب لحسم المعنى، لأن الدمج يحقق شروط الوجيهة في القراءتين معا. ومن هنا يتبين أن التركيب مستقل نسبيا عن المعنى الذي قد ترجحه الدلالة بعد اكتمال الاشتقاق النحوي.

3-2-تطورات العلاقة بين التركيب والدلالة في الاتجاه المناقض للنموذج التشومسكي:

مع ظهور نظرية كروبر (1965-1976) وفيلمور (1968)، ثم جاكندوف (1972)، وآخرون، أصبح لعلاقة التركيب بالدلالة تصور مختلف يرتبط بتيار الدلالة التوليدية في مقابل الدلالة التأويلية في النظرية التوليدية؛ ذلك أن الاختلاف يمس الافتراض حول مستوى البنية العميقة.

ويفسر ذلك بتحديد مستوى للبنية العميقة في التيار الأول،" وهذا يعني أن تحدد البنيات العميقة عن طريق خصائصها الذاتية، أي أن تكون عناصرها النهائية عبارة عن مورفيمات وليست أوليات دلالية. أما الدلالة التوليدية فلا تفترض مستوى للبنية العميقة بهذا المعنى، وإنما تطابق هذا المستوى بالمستوى الدلالي"[1].

ويعني ذلك أن الاختلاف في التعالق بين التركيب والدلالة يرتبط باختلاف النظريات حول المستوى نفسه (البنية العميقة)؛ إذ ترى الدلالة التوليدية أنه لا وجود لمكون دلالي ولا لبنية تركيبية، كما لا يوجد تمييز واضح بين الظواهر التركيبية وبين الظواهر الدلالية. بل يفترض" الربطُ بين معاني التعابير اللغوية وصورها وجودَ نسق واحد من القواعد (هو التحويلات)، ينقل التمثيلات الدلالية للجمل إلى تمثيلات تركيبية سطحية، دون المرور بالمرحلة الوسيطة المتمثلة في بنية عميقة تركيبية"[2].

وتجسد الخطاطة الآتية الافتراض الذي تبنته الدلالة التوليدية مع اختلاف المقاربات التي تبناها زعماؤها:

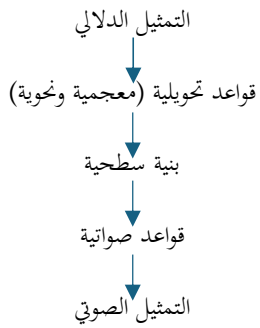

[1] غاليم، (2010)، ص: 241.

[2] غاليم، (2010)، ص: 240-241.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يتضح من الخطاطة أعلاه أن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، وأن الانتقال من معنى الجملة إلى صورتها يتم دون وساطة مستوى البنية العميقة. وفي الجانب الآخر، يدخل تشومسكي مستوى تمثيليا إضافيا؛ هو الصورة المنطقية التي" تشمل كل سمة في بنية الجملة؛ تدخل مباشرة في التأويل الدلالي للجمل، وتحددها فقط خصائص النحو"[1].

وتشكل الصورة المنطقية مستوى يمثل لكل الخصائص التركيبية التي تعد واردة في التأويل الدلالي. وأيا كانت النظريات التشومسكية (المعيار والمبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي)، فإن التحليل يحتاج إلى نقول كثيرة لاشتقاق الصور السطحية، وهو ما يراه جاكندوف متسما بالكثير من التعقيد الناشئ في مجمله عن افتراضات الهندسة المركزية التركيبية.

تطورت، في هذا المجال، النظريات التي تهتم بصياغة البنية الدلالية المنطقية للجملة بريادة جاكندوف عندما كان توليديا، لا سيما نظرية الأدوار الدلالية أو المحورية؛ فقد عمل جاكندوف على تطوير نظرية" تيتا"، وساهم كروبر وفيلمور لاحقا في انتقاد مركزية التركيب واعتبار البنية الدلالية أهم من التركيب.

ولم تظهر ملامح التحول على التصورات التي تبناها تشومسكي في نظريته التركيبية إلا في السبعينات؛ نتيجة مجموعة من التراكمات التي خلفتها فرضية المركزية التركيبية؛ وقد همت موضوع الصواتة مع أعمال ليبرمان وبرينس (1977)، وكولد سميث (1979)، أما في المجال الدلالي فقد بلور جاكندوف نظريته التصورية تدريجيا خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي؛ إذ ظهرت، بالموازاة، نظريات دلالية أخرى، لها أيضا تصور مختلف عن النظرية التوليدية التقليدية، من قبيل الدلالة الصورية لبارتي (1976) والنحو المعرفي لفوكونييه (1984) ولايكوف (1987) ولانكاكير (1987) وتالمي (Talmy(2000)، التي تتفق كلها على أن الدلالة مكون مستقل؛ يمتلك أولياته الدلالية الخاصة، مثلما تمتلك الصواتة أيضا بنيتها التوليدية المستقلة عن التركيب.

ويؤسس فيلمور، فيما بعد، لنظريته دلالة الأطر(Frames semantics) (1976)، التي ركز فيها على أن الأطر بنية ذهنية مجردة لمختلف المعارف والتجارب التي يستحضرها المتكلم لفهم معنى الكلمة داخل الجملة، وهو ما يعد طورا تأسيسيا للدلالة المعرفية. أما جاكندوف فقد اقترح النظر إلى الكلمة بوصفها" نمطا من القواعد الوجاهية التي تقيم توافقا جزئيا بين قطع من البنية الصواتية والتركيبية والدلالية، بكيفية تجعل كل قطعة مطابقة لقواعد التكوين المتعلقة بمكونها الخاص"[2].

تقوم دلالة الجملة، حسب تصور جاكندوف، على بنية تصورية توجد في المستوى الذهني، وتعمل على تخزين المعلومات الحسية واللغوية والحركية، تجسد هذه البنية الطريقة التي ينظم بها العقل خبرته بالعالم؛ إذ يمتلك الذهن الإنساني نظاما تصوريا سابقا على اللغة، وعليه تتحدد دلالة الجملة نتيجة التفاعل بين اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى.

تحتل البنية التصورية موقعا أساسا، بوصفها نظاما تمثيليا قائما بذاته، يشتغل بالتوازي مع البنية التركيبية والصوتية، وحين ينتج المتكلم جملة، فإنه يفعّل منذ البداية تصورات مكانية وحركية وتمثيلات حدثية وزمنية وبنى تركيبية قادرة على ترميز هذه التصورات.

تنبني هذه التصورات على افتراض بلورته نظرية الهندسة المتوازية التي تقوم على أن" اللغة تُعالِقُ بين الصوت والمعنى عن طريق تخصيصات مستقلة للصوت والتركيب والمعنى من جهة، وتستعمل المكونات الوجاهية للربط بين هذه التخصيصات من

[1] غاليم، (2010)، ص: 248.

[2] جاكندوف، (2020)، ص: 142.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جهة ثانية"[1]، وهي بذلك تتأسس انطلاقا من ثلاثة مكونات توليدية؛ صواتية وتركيبية ودلالية تشتغل بكيفية مستقلة، وتتفاعل فيما بينها عبر مكونات وجاهية.

وتنظر بعض القواعد الوجاهية بين التركيب والدلالة إلى الرأس التركيبي؛ باعتباره يوافق دالة دلالية، سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا أم صفة، وإلى موضوعاته التركيبية (الفاعل والمفعول) باعتبارها توافق موضوعات الدالة الدلالية، أما القواعد الوجاهية بين الصواتة والتركيب فترى أن الترتيب الخطي للوحدات في الصواتة يوافق الترتيب الخطي للوحدات في التركيب، وعليه يؤدي التركيب دور الوساطة بين الصواتة والدلالة؛ إذ يتصف، في جزئه الأعظم، بالترتيب الخطي الموروث عن الصواتة ولكن بالبنية الإدماجية الموروثة عن الدلالة"[2].

تنظر المكونات الثلاثة إلى البنية اللغوية؛ باعتبارها نتيجة لعدد من القدرات التوليدية المتوازية، التي تعمل بشكل مستقل، ولكنها متفاعلة. وهي عبارة عن قواعد تكوين تحدد كل منها نمطا مخصوصا لبنيتها، التي ترتبط فيما بينها بمكونات وجاهية، ويمثل الرسم أدناه، خطاطة للهندسة المتوازية[3]:

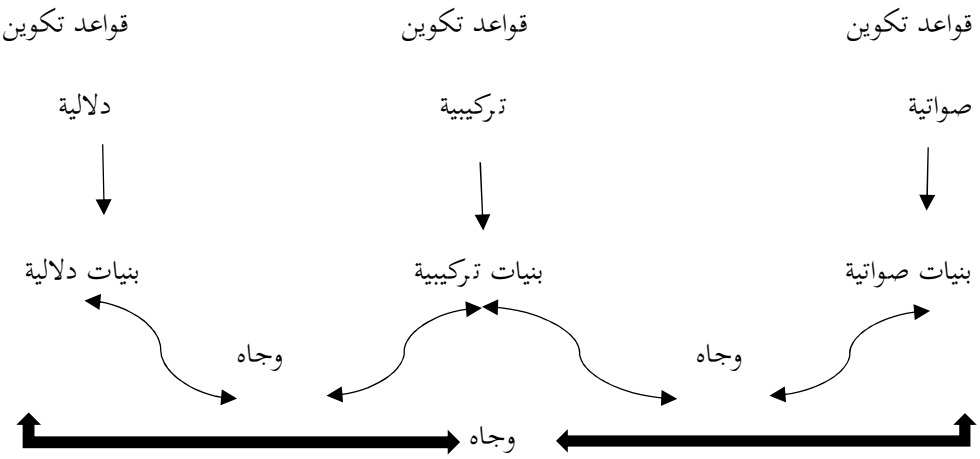

ويتضح وجه الاختلاف بين الهندسة المركزية التركيبية وبين الهندسة المتوازية في الكيفية التي تكون بها الجملة سليمة التكوين؛ ففي الهندسة الأولى تتحقق سلامة الجملة" حين تكون شجرتها التركيبية الأولى سليمة التكوين، وتكون كل مراحل الاشتقاق من هذا التركيب إلى الصواتة والدلالة سليمة التكوين كذلك. وفي الهندسة [الثانية] المتوازية، تكون الجملة سليمة التكوين حين تكون كل بنياتها الثلاث –الصواتية والتركيبية والدلالية– سليمة باستقلال عن بعضها، وتقيم الوجاهات توافقا سليم التكوين في ما بينها"[4].

يعد تركيب الجملة ودلالتها جانبا مهما من جوانب اللغة المتعددة؛ فالتركيب يشير إلى القواعد التي تحكم بنية الجملة بما في ذلك ترتيب عناصرها، فيما تتعلق الدلالة بمعنى الكلمات من جهة، ومعنى الجملة من جهة أخرى، ويعد التفاعل بين التركيب

[1] نفسه، ص: 44.
[2] نفسه، ص: 135.
[3] جاكندوف، (2020)، ص: 134.
[4] نفسه، ص: 135.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمعنى أمرا بالغ الأهمية في اكتساب اللغة والتواصل الفعال، لذلك فالوجيهة بين هذين المكونين ضرورية لفهم الكيفية التي تساهم بها بنية الجملة في معناها؛ مما يؤثر على التفسير الدلالي لها.

ويتجلى ذلك في كون تغيير ترتيب الجملة يؤثر في تغيير المعنى، كما يؤثر في كيفية تعيين الأدوار الدلالية وفهم العلاقة بين الكيانات، وهو ما يمكن المستمع أو القارئ لجملة ما من تحليل بنيتها التركيبية في الوقت الذي يستمد معناها، ويحدث ذلك ضمن عملية متكاملة يتحقق فيها التواصل الدقيق والفعال.

لنلاحظ البنية السابقة (1)، ونجري عليها تحليلا من منطلق الهندسة المتوازية:

(1) رأيت الرجل بالمنظار

ينتج اللبس في البنية عن تفاعل بين التركيب والبنية التصورية، وتشير تركيبيا إلى بنية واحدة مستقرة، بينما تعبر دلاليا عن أداة مستخدمة للرؤية أو خاصية ملازمة للرجل، وذلك حسب الكيفية التي يبني بها العقل المعنى انطلاقا من معرفة العالم أو السياق أو توقعات استعمال الأدوات، وعليه فاللبس في البنية عبارة عن حالة إدراكية طبيعية.

وإذا كان المعنى، في التصور التوليدي، ناتجا عن اشتقاق تركيبي خفي في البنية العميقة، وعن اشتقاق يبدأ من بنية دلالية مجردة، في الدلالة التوليدية، تظهر علاقة ثلاثية بين الرائي والمرئي والأداة في تأويل أول، وأن الأداة صفة للمرئي في تأويل ثان، فإنه، في الهندسة المتوازية، يبنى انطلاقا من تفاعل أنظمة مستقلة، تفسر كيف أن بنية تركيبية واحدة تقابل تمثيلين دلاليين، يساعد السياق في اختيار قاعدة الربط المناسبة.

تتضمن الجملة، تركيبيا، فعل الإدراك البصري مع فاعل مستتر ومفعول به صريح، ثم شبه جملة من الجار والمجرور؛ فالتركيب يوفر مواقع محتملة لهذه المكونات من دون أن يقرر وظيفة شبه الجملة، لأن الدلالة التصورية تمكن من تمثيل الفعل بوصفه حدثا إدراكيا يقتضي وجود معُانٍ ومحور الإدراك. ويعد المنظار كيانا ماديا يُنمذج بوصفه أداة تدخل في بنية الحدث نفسه، أو ينمذج باعتباره خاصية ضمنية للرجل الذي تم ربطه بكيان مادي داخل علاقة ملكية.

تظهر البنية، إذا، في تركيب واحد يحتمل تمثيلين تصوريين كلاهما مشروع معرفيا، ويتدخل السياق لترجيح أحد الربطين المحتملين، وبهذا يُبنى المعنى منذ البداية بشكل متواز مع التركيب، لأنه لا ينتظر نهاية الاشتقاق ليعمل.

ويتبين الخلاف بين النظريات في موضع العبء التفسيري؛ فهو متموقع في التركيب أو الدلالة أو في التفاعل بين المكونات اللغوية. ومن هنا يتضح أن الانتقال من مركزية النحو أو التركيب إلى هندسة المعنى، يكمن في تغيير زاوية النظر إلى اللغة ذاتها.

يقدم النحو الأبسط[1] بديلا مقترحا لمركزية التركيب، أكثر بساطة وواقعية لفهم كيفية عمل اللغة الطبيعية، يقوم على فكرة مفادها أن البنية التركيبية للجملة تمثل الحد الأدنى للمعلومات اللازمة، وذلك لربط الصوت بالمعنى، فليست هناك مستويات خفية ولا عمليات معقدة، وبدل وجود بنية واحدة تتحكم في النحو، ترد ثلاثة مستويات مستقلة تشتغل بالتوازي، أما القواعد فتشتغل بمثابة الجسور التي تربط بين هذه المستويات.

وليس النحو مجرد نظام أعمى يتعامل مع ترتيب الكلمات فقط، بل هو نظام مهم يتطور في علاقة متوازية مع المعنى؛ مما يضرب بفكرة مركزية التركيب في العمق، لأن المقترح يرفض افتراض بنية عميقة مجردة ومستويات اشتقاقية متعددة، ويتبنى

[1] انظر كوليكوفر وجاكندوف، (2005).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحليلا قائما على الوظيفة التفسيرية التي ترى في العلاقة بين التركيب والدلالة علاقة اقتصاد معرفي، تسند الجزء الأكبر من التفسير إلى البنية التصورية.

تعد البنية السطحية للجملة، في النحو الأبسط، متطابقة مع التمثيل الدلالي، وتتحدد العلاقات الدلالية والتركيبية من خلال قواعد ربط بسيطة ومباشرة، من دون الحاجة لافتراض مستويات تمثيل متعددة أو عمليات تحويل معقدة وغير مرئية، ذلك أن المعجم في النحو الأبسط يعد مستودعا ضخما يقلل حاجتنا للقواعد.

ويظهر ذلك جليا في تحليل البنية (1)، لأن السياق يحدد الاختيار المناسب انطلاقا من قاعدة ربط واحدة مرنة، بوصفه جزءا أساسا من عملية التفسير، فالأمر يتعلق ببنية واحدة بسيطة مع قاعدة ربط مرنة يدمج فيها السياق، خلافا للهندسة المتوازية التي تنظر إلى السياق بمثابة مكون رابع يقع خارج آلية التفسير بعد أن ينتج النظام اللغوي تأويلين متساويين، لكنهما ملتبسين.

يتخذ التحليل في النحو الأبسط منحى أكثر اقتصادا، عبر تخفيف البنية التركيبية إلى الحد الأدنى من القواعد، والعمل على تنظيم التتابع والربط في البنى، ويظهر ذلك في المثال الآتي:

(2) تدحرجت الكرة أسفل التل

حيث تشير البنية في المستوى التركيبي إلى فعل يعامل معجميا بوصفه فعل حركة يحمل بنية دلالية داخلية، ترتبط به مباشرة عبارة عبر قواعد وجاهية:

فعل غير متعد + اسم واحد+ عبارة مكانية

لا يشتق الفعل من بنية أعمق، بل يدرج كما هو من المعجم، وتلحق به العبارة" أسفل التل" التي تعد مكونا مكانيا يرتبط بالفعل، ويظهر مباشرة الفاعل" الكرة" في موضعه السطحي، ثم يعاد توزيع العمل لصالح الدلالة التي تمنح البنية تفسيرا أغنى، انطلاقا من البنية الدلالية المعجمية للفعل.

يدرج الفعل في المعجم بوصفه فعل حركة ذاتية، يتضمن ثلاثة مكونات مترابطة:

الكيان المتحرك: المحور

حدث يعبر عن الحركة

بعد مكاني مخصص (مسار واتجاه)، يتاح دلاليا في بنية الفعل، لأن هذا الأخير قابل للتأليف مع عبارات مكانية من قبيل: على الأرض، أسفل التل، نحو الوادي.... وتحقق هذه العبارات مكونا دلاليا موجودا في بنية الفعل.

وتعمل قواعد الوجيهة على الربط بين العنصر الدال على المكان في البنية التركيبية والعنصر المساري في البنية الدلالية. وفي المستوى الدلالي التصوري، يمثل الحدث بانتقال كيان واحد عبر مسار يتجه نحو معلم مكاني هو التل اتجاها تنازليا. وفي الوقت الذي يوفر فيه التركيب شرط الربط، تعمل الدلالة على بناء معنى المسار انطلاقا من تفاعل معنى الفعل مع معنى العبارة المكانية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويتضح، من هذا التحليل على وفق نموذج النحو الأبسط، أن المعنى يبنى تدريجيا من المعجم والدلالة، بينما يضطلع التركيب بربط العناصر التي تحمل المعنى بطريقة مقبولة، توفر الحد الأدنى اللازم لتفاعل البنى الدلالية والمعجمية؛ مما يجعل العلاقة بين التركيب والدلالة تتحول من علاقة اشتقاق إلى علاقة تنسيق وتنظيم.

تفتح هذه التحولات في مسار العلاقة بين التركيب والدلالة اتجاها نظريا غنيا، لا سيما في اللسانيات المعرفية والدلالة التداولية، التي تعاملت مع هذين المكونين في إطار علاقة تفاعلية ودينامية، ولم يعد السؤال عن أي المكونين سابق للآخر، بل كيف تتقاطع البنى التركيبية مع آليات التصور والإدراك والسياق في بناء المعنى؟

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين التركيب والدلالة لم تكن علاقة مستقرة أو محسومة، بل ظلت مثارا للنقاش المتواصل بين النظريات اللسانية؛ ففي النحو التوليدي أسند إلى التركيب دور مركزي بوصفه المكون المولد للغة، بينما ألحقت به الدلالة باعتبارها مكونا تأويليا مفسرا يشتغل على ناتج نحوي مكتمل البناء.

وقد أتاح هذا التصور بناء نماذج شكلية دقيقة، لكنها تكشف عن محدوديتها في تفسير ظواهر مجازية و تأويلات سياقية.

مثلت الدلالة التوليدية لحظة مراجعة داخلية سعت إلى إدخال البنية الدلالية في عمق الاشتقاق النحوي، حيث استبدلت مركزية التركيب بمركزية الدلالة في توليد اللغة، فنظرت إلى المعنى بمثابة عنصر بنيوي سابق أو مصاحب للتركيب.

وجاءت النظريات ما بعد التوليدية، فاقترحت تصورا مختلفا لم تعد فيه الأسبقية لمكون على آخر، بل أدرجا ضمن أنظمة مستقلة تتفاعل فيما بينها بواسطة الوجائه (Interfaces)، وفي هذا الشأن ظهرت الهندسة المتوازية والنحو الأبسط.

أصبح المعنى يبنى في مستوى تصوري ذهني غني، يستثمر المعطيات الحسية والحركية والمعرفية، ويتفاعل مع التركيب من دون أن يختزل فيه أو يشتق منه.

ولم تعد العلاقة بين التركيب والدلالة علاقة تبعية أو احتواء، بل علاقة تكامل داخل نظام لغوي معرفي أوسع، بوصفهما بعدين متداخلين في نشاط إنساني معقد، سيظل مفتوحا على التطوير النظري والتجريب الميداني.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- أحمد مختار، عمر، (1985)، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة.
- بنعيسى عسو أزاييط، (2016)، الوجيز في علم الدلالة، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب.
- تشومسكي، (1987)، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
- جاكندوف، راي، (2020)، الوعي والثقافة، أبحاث في البنية الذهنية، ترجمة: محمد غاليم، مراجعة: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديدة، ط1.
- جحفة، عبد المجيد، (2000)، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
- طعمة، عبد الرحمن محمد، علم الدلالة التركيبي، دراسة تركيبية في نظرية المعنى وتداولية السياق، النابغة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- غاليم، محمد الحاج، (2010)، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن.
- غلفان، مصطفى، (2010)، اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، بمشاركة: امحمد الملاخ وحافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط1.
- فاخوري، عادل، (1988)، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة، ط2، بيروت، لبنان.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، (2021)، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار كنوز المعرفة، ط6، عمان، الأردن.
- ليونز، جون، (1985)، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط1.
- مازن الوعر، (1987)، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، سوريا.
- محمد حماسة عبد اللطيف، (2000)، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، دار الشروق، ط1، القاهرة.
- مرتضى، جواد باقر، (2002)، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، ط1، عمان، الأردن.
- Chomsky, N, (1969), Structures syntaxiques, Edition seuil, Paris.
- Chomsky, N, (1972), Studies on Semantics in Generative Grammar. The Hague: Mouton.
- Chomsky. N. (1965), Aspects de la théorie syntaxique, Seuil, Paris.
- Hughes. Michel, (1972), Initiation mathématique aux grammaires formelles, Larousse, Langue et Langage.
- Lyons, J. (1977), Semantics (vol.1), Cambridge University Press.
- Peter W.Culicover, Ray Jackendoff, (2005), Simpler Syntax, Oxford University Press, New York.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/